A/CN.9/WG.II/WP.107

17 January 2000

ARABIC

الجمعية العامة

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل المعنى بالتحكيم
الدورة الثانية والثلاثون
فيينا، ٢٠ - ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠

جدول الأعمال المؤقت

- ١ انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ اقرار جدول الأعمال
- ٣ امكانية اعداد نصوص منسقة بشأن: التوفيق؛ وتدابير الحماية المؤقتة؛ والشكل المكتوب لاتفاقات التحكيم
- ٤ مسائل أخرى
- ٥ اعتماد التقرير

ملاحظات بشأن جدول الأعمال المؤقت

-١ أقامت اللجنة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، في أثناء دورتها الحادية والثلاثين، يوماً خاصاً، أسمته يوم اتفاقية نيويورك، احتفالاً بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وانفاذها (نيويورك، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٥٨). وقد شارك في ذلك الحدث زهاء ٣٠٠ شخص من المدعى عليهم، اضافة الى ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة والمراقبين. وألقى الكلمة الافتتاحية الأمين العام للأمم المتحدة. واضافة الى الكلمات التي ألقاها مشاركون سبقون في المؤتمر الدبلوماسي الذي اعتمدت فيه الاتفاقية، قدم خبراء بارزون في التحكيم تقارير عن مسائل عده، مثل الترويج للاتفاقية وتشريعها وتطبيقاتها. كما قدمت تقارير أخرى أيضاً عن مسائل تقع خارج نطاق الاتفاقية نفسها، مثل التفاعل بين الاتفاقية وغيرها من النصوص القانونية الدولية الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي.

والصعوبات العملية التي صودفت في الممارسة ولكنها لم تعالج في النصوص التشريعية أو غير التشريعية الموجودة بشأن التحكيم.^(١)

-٢- وفي تلك التقارير التي عرضت في ذلك المؤتمر الاحتفالي، قدمت اقتراحات مختلفة بشأن عرض بعض المشاكل المستتبانة في الممارسة العملية على اللجنة لكي يتسرى لها أن تنظر فيما إن كان من المستحبوب والمجدى أن تقوم اللجنة بأى عمل في هذا الخصوص.

-٣- وبالإشارة إلى المناقشات التي جرت في اليوم الاحتفالي باتفاقية نيويورك، ارتأت اللجنة، في دورتها الحادية والثلاثين المعقودة عام ١٩٩٨، أن من المفيد أن تباشر النظر فيما يمكن القيام به مستقبلاً من أعمال في مجال التحكيم في دورتها الثانية والثلاثين في عام ١٩٩٩. وطلبت إلى الأمانة أن تعد مذكرة تستخدم كأساس لنظر اللجنة في هذا الموضوع.^(٢)

-٤- وكان معروضاً على اللجنة، في دورتها الثانية والثلاثين، المذكرة المطلوبة والمعنونة "الأعمال المقلبة الممكنة في مجال التحكيم التجاري الدولي" (الوثيقة A/CN.9/460). واستندت المذكرة إلى الأفكار والمقترنات والاعتبارات التي أعرب عنها في سياقات شتى، مثل يوم اتفاقية نيويورك، ومؤتمر المجلس الدولي للتحكيم التجاري (باريس، ٦-٣ أيار/مايو ١٩٩٨)،^(٣) ومؤتمرات ومحافل دولية أخرى كمحاضرة "فرشفيلدرز" لعام ١٩٩٨.^(٤) وناقشت المذكرة بعض المسائل والمشاكل التي حدثت أثناء الممارسة العملية للتحكيم، وذلك من أجل تيسير إجراء مناقشة في اللجنة لما إن كانت ترغب في إدراج أي من هذه المسائل في برنامج أعمالها.

Enforcing Arbitration Awards under the New York Convention: Experience and Prospects
(United Nations publication, Sales No. E.99.V.2).

(١)

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/53/17)، الفقرة ٢٣٥.

Improving the Efficiency of Arbitration Agreements and Awards: 40 Years of
LawApplication of the New York Convention, Internarional Council for Commercial Arbitration Congress Series No. 9,
International, 1999.

Gerold Herrmann, "Does the world need additional uniform legislation on arbitration?"

(٤)

Arbitration International, vol. 15 (1999), No. 3, Page 211.

-٥ ورحبـتـ اللـجـنةـ بـمـذـكـرـةـ الـأـمـانـةـ وـبـفـرـصـةـ مـنـاقـشـةـ مـدـىـ اـسـتصـوـابـ وـجـدـوـيـ المـضـيـ قـدـمـاـ فـيـ تـطـوـيرـ قـانـونـ التـحـكـيمـ التـجـارـيـ الدـولـيـ.ـ وـاعـتـبـرـ عـمـومـاـ أـنـ الـوقـتـ قـدـ حـانـ لـتـقـيـيـمـ التـجـربـةـ الـواسـعـةـ وـالـمـؤـاتـيـةـ الـمـكـتبـةـ فـيـ مـجـالـ الـانـفـاذـ الـوطـنـيـ لـقـانـونـ الـأـوـنـسـيـتـرـالـ النـمـوـنـجـيـ لـلـتـحـكـيمـ التـجـارـيـ الدـولـيـ (١٩٨٥ـ)ـ وـكـذـلـكـ قـوـاءـدـ التـحـكـيمـ وـنـظـمـ التـوـفـيقـ الـتـيـ أـعـدـتـهـ الـأـوـنـسـيـتـرـالـ،ـ وـالـاضـطـلاـعـ،ـ فـيـ اـطـارـ الـمـحـفـلـ الـعـالـمـيـ الـمـمـثـلـ فـيـ اللـجـنةـ،ـ بـتـقـيـيـمـ مـقـبـولـيـةـ الـأـفـكـارـ وـالـاقـتـراـحـاتـ الـرـامـيـةـ إـلـىـ تـحـسـينـ قـوـانـينـ التـحـكـيمـ وـأـنـظـمـتـهـ وـمـمـارـسـاتـهـ.

-٦ـ وـفـيـمـاـ يـلـيـ مـوـاضـيـعـ الـأـعـمـالـ الـمـمـكـنـةـ الـتـيـ نـظـرـتـ اللـجـنةـ فـيـهـاـ:

(أ)ـ التـوـفـيقـ (A/CN.9/460ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ١٩ـ٨ـ؛ـ ١٧ـ،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٤٠ـ٣٤٢ـ):ـ

(ب)ـ اـشـتـرـاطـ شـكـلـ مـكـتـوبـ (A/CN.9/460ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٣١ـ٢٠ـ؛ـ ١٧ـ،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٤٤ـ٣٥٠ـ):ـ

(ج)ـ الـقـاـبـلـيـةـ لـلـتـحـكـيمـ (A/CN.9/460ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٤ـ٣٢ـ؛ـ ١٧ـ،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٥١ـ٣٥٣ـ):ـ

(د)ـ الـحـصـانـةـ السـيـادـيـةـ (A/CN.9/460ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٥ـ٣٥ـ؛ـ ١٧ـ،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٥٤ـ٣٥٥ـ):ـ

(هـ)ـ دـمـجـ الـقـضـائـاـ الـمـعـرـوـضـةـ عـلـىـ هـيـئـاتـ التـحـكـيمـ (A/CN.9/460ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٦٠ـ٥١ـ؛ـ ١٧ـ،ـ A/54/17ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٥٦ـ٣٥٧ـ):ـ

(وـ)ـ سـرـيـةـ الـمـعـلـومـاتـ فـيـ اـجـرـاءـاتـ التـحـكـيمـ (A/CN.9/460ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٦٢ـ٦٢ـ؛ـ ٧١ـ،ـ A/54/17ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٥٨ـ٣٥٩ـ):ـ

(زـ)ـ اـثـارـةـ مـطـالـبـاتـ بـغـرـضـ الـمـقـاـصـةـ (A/CN.9/460ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٧٩ـ٧٢ـ؛ـ ١٧ـ،ـ A/54/17ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٦٠ـ):ـ (٣٦١ـ)

(حـ)ـ الـقـرـاراتـ الصـادـرـةـ عـنـ هـيـئـاتـ التـحـكـيمـ "مـبـتـورـةـ"ـ (A/CN.9/460ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٨٠ـ٩١ـ؛ـ ١٧ـ،ـ A/54/17ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٦٢ـ٣٦٣ـ):ـ

(طـ)ـ مـسـؤـلـيـةـ الـمـحـكـمـيـنـ (A/CN.9/460ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٩٢ـ١٠٠ـ؛ـ ١٧ـ،ـ A/54/17ـ)،ـ الـفـقـرـاتـ ٣٦٤ـ٣٦٦ـ):ـ

(ي) صلاحية هيئة التحكيم لاصدار حكم بدفع فوائد (A/CN.9/460)، الفقرات ١٠٦-١٠١؛
A/54/17، الفقرات ٣٦٩-٣٦٧:

(ك) تكاليف اجراءات التحكيم (A/CN.9/460)، الفقرات ١١٤-١٠٧؛ A/54/17، الفقرة ٣٧٠؛

(ل) قابلية تدابير الحماية المؤقتة للانفاذ (A/CN.9/460)، الفقرات ١٢٧-١١٥؛ A/54/17، الفقرات ٣٧٣-٣٧١:

(م) امكانية اتخاذ قرار تحكيم كان قد ألغى في دولة المنشأ (A/CN.9/460)، الفقرات ١٢٨؛
A/54/17، الفقرات ٣٧٦-٣٧٤؛

-٧ وبالاضافة الى المواقف التي وردت في الوثيقة A/CN.9/460، ورد في شتى مراحل المناقشة ذكر العديد من المواقف الأخرى باعتبار أنه قد يجدر باللجنة تناولها في وقت مناسب في المستقبل (A/54/17، الفقرة ٣٩).

-٨ وكانت اللجنة، أثناء نظرها في شتى المسائل، منفتحة للأراء المتعلقة بالشكل النهائي الذي قد تتخذه أعمالها في المستقبل. واتفق على اتخاذ القرارات بشأن شكل العمل في وقت لاحق، بعد أن يصبح مضمون الحلول المقترحة أكثر وضوحا. فالأحكام الموحدة يمكن أن تتخذ، على سبيل المثال، شكل نص تشريعي (كأحكام تشريعية نموذجية أو معاهدة)، أو شكل نص غير تشريعي (نظام تعاقدي نموذجي أو دليل للممارسة). وشدد على أنه حتى في حالة النظر في وضع معاهدة دولية، فإن الغرض المقصود بها لن يكون تعديل اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وانفاذها (نيويورك، ١٩٥٨). واعتبر أن اجراء مناقشة متعمقة يشترك فيها متذوبون من جميع النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية الممثلة في اللجنة، مع احتمال تقديم اقتراحات بشأن التفسيرات الموحدة، سيكون اسهاما مفيدا في ممارسة التحكيم التجاري الدولي، وذلك حتى وإن لم يتم في آخر المطاف اعداد نص موحد جديد. وترتدى آراء اللجنة بشأن هذه المسائل في الوثيقة A/54/17 الفقرات ٣٧٦-٣٣٧ والفقرة ٣٨٠.

-٩ وفي ختام مناقشة اللجنة لأعمالها المقبلة في مجال التحكيم التجاري الدولي، تقرر أن البنود ذات الأولوية للفريق العامل ينبغي أن تكون التوفيق (A/54/17، الفقرات ٣٤٣-٣٤٠)، واحتياط شكل مكتوب لاتفاق التحكيم (A/54/17، الفقرات ٣٥٠-٣٤٤)، وقابلية تدابير الحماية المؤقتة للانفاذ (A/54/17، الفقرات ٣٧٣-٣٧١)، وامكانية اتخاذ قرار تحكيم كان قد ألغى في دولة المنشأ (A/54/17، الفقرتان ٣٧٥-٣٧٤). ويتوقع أن تتولى الأمانة اعداد الوثائق الالزامية للدورة الأولى للفريق العامل فيما يتعلق بموضوعين على الأقل أو ربما ثلاثة من هذه المواقف الأربع. وسيقرر الفريق العامل موعد وأسلوب تناول المواقف الأخرى التي بحثت في الوثيقة A/CN.9/460، وكذلك المواقف التي اقترحها في الدورة الثانية والثلاثين

للجنة (A/54/17، الفقرة ٣٣٩) بشأن الأعمال المقبلة للجنة، وهي المواقف التي منحت درجة أقل من الأولوية.

-١٠ وعهدت اللجنة بالأعمال إلى فريق عامل يسمى "الفريق العامل المعنى بالتحكيم"، وأنذت له بأن يجتمع في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠، وطلبت من الأمانة إعداد الوثائق الالزامية للجتماع.

-١١ ويتألف الفريق من جميع الدول الأعضاء في اللجنة وهي:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أوروجواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بلغاريا، بولندا، بوركينا فاصو، تايلاند، الجزائر، رومانيا، سنغافورة، السودان، الصين، فرنسا، فنلندا، فيجي، الكاميرون، كولومبيا، كينيا، ليتوانيا، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

البند ١- انتخاب أعضاء المكتب

-١٢ قد يرغب الفريق العامل، وفقاً للممارسة المتبعة في دوراته السابقة، في انتخاب رئيس ومقرر.

البند ٣- امكانية اعداد نصوص منسقة بشأن: التوفيق؛ وتدابير الحماية المؤقتة؛ والشكل المكتوب لاتفاقات التحكيم

-١٣ ستعرض الوثيقة التالية على الفريق العامل الذي قد يرغب في اتخاذها أساساً لمداولاته:

قواعد موحدة ممكنة بشأن مسائل معينة تتعلق بتسوية المنازعات التجارية: التوفيق، تدابير الحماية المؤقتة، الشكل المكتوب لاتفاق التحكيم: تقرير الأمين العام (A/CN.9/WG.II/WP.108) و (Add.1).

البند ٥- اعتماد التقرير

-٤ قد يرغب الفريق العامل في أن يعتمد، في ختام دورته، تقريراً لتقديمه إلى اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين (التي ستعقد في نيويورك من ١٢ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/ يوليه ٢٠٠٠).

الجلسات

١٥ - ستعقد دورة الفريق العامل المعنى بالتحكيم في مركز فيينا الدولي في الفترة من ٢٠ إلى ٣١ آذار/مارس *.

١٦ - وستتاجح ٨ أيام عمل للنظر في تقرير الأمين العام. ولن تعقد جلسة يوم الخميس ٣٠ آذار/مارس، وذلك لكي يتتسنى إعداد مشروع تقرير الدورة الذي سيعتمد يوم الجمعة ٣١ آذار/مارس. وستعقد الجلسات من الساعة ٩/٣٠ إلى الساعة ١٢/٣٠ ومن الساعة ١٤/٠٠ إلى الساعة ١٧/٠٠، باستثناء يوم الاثنين ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ حيث ستبدأ الجلسة في الساعة ١٠/٠٠.

* ستكون هذه الدورة الثانية والثلاثين للفريق العامل الذي كان يعرف في السابق باسم "الفريق العامل المعنى بالمعمارسات التعاقدية الدولية". وبصورة استثنائية، ستعقد هذه الدورة في فيينا (عوضا عن نيويورك كما يقتضيه نظام التناوب المعتاد في الجلسات)، وذلك، لعدم توافر مراافق مؤتمرات في المقر في نيويورك في الموعد المقرر لاجتماع الفريق، بسبب الأعمال الإنسانية التي تجري هناك.